

القدس العربي

أحداث سيدي إفني: شرعية الدولة المغربية محط شك

حسين مجدوبي*

16/06/2008

تأتي الاحتجاجات القوية التي شهدتها مدينة سيدي إفني في الجنوب المغربي هذه الأيام لتؤكد أن المغرب يعيش غليانا اجتماعيا وسياسيا تعجز الحكومة عن احتوائه ومرشحا للارتفاع في ظل تدهور القدرة الشرائية لأغلبية الشعب، لكن أحداث سيدي إفني وما رافقها من شعارات تحمل في طياتها تطورات خطيرة وتتعلق أساسا بمحاولة إعطاء طابع إقليمي وإثني لهذه الاحتجاجات والتنكر للمغرب الذي يعتبره البعض أنه لم ينصف أبناءه.

كما أن العنف المفرط الذي وصل إلى الاعتصاب أو التهديد به يطرح الكثير من التساؤلات حول رهان الدولة على القمع المطلق اعتقادا منها باستعادة هيبتها المفقودة.

ويبدو في الوهلة الأولى أن الانفجار الذي وقع في مدينة سيدي إفني لا يمكن فصله عن التطورات العالمية المرتبطة بغلاء الأسعار وكذلك تدهور القدرة الشرائية، إلا أن معطيات أخرى مرتبطة بالمدينة تبرز أن الوجه الآخر المخفي لهذه الأحداث ويتعلق الأمر بمطالب سياسية غير عقلاني ولكنه خطير.

فعلاقة بالعامل الأول، جميع التقارير الدولية وخاصة تقرير الأمم المتحدة الصادر خلال شهر نيسان (أبريل) الماضي، أكد أن هناك الكثير من دول العالم الثالث التي ستشهد احتجاجات عنيفة للغاية بسبب ارتفاع أسعار الوقود والمواد الغذائية. ومن ضمن هذه الدول المغرب، واعتمد تقرير الأمم المتحدة على الاحتجاجات التي يشهدها المغرب وخاصة أحداث مدينة صفرو في تشرين الثاني (أكتوبر) الماضي عندما انتفضت مدينة بالكامل ضد التهميش. وجاء التقرير الثاني خلال الأسبوع الماضي عن مؤسسة السلام الدولية يجعل المغرب من ضمن الدول التي يغيب فيها السلم الاجتماعي، وهذا يعني احتمال قوي لوقوع الانفجارات الاجتماعية والسياسية، ولم تمر أيام قليلة حتى انفجرت أحداث سيدي إفني .

وليست سيدي إفني المدينة الوحيدة التي تشهد احتجاجات، فالمدن المهمشة في المغرب مثل بوعرفة وفكيك والراشيدية بدورها تشهد احتجاجات قوية علاوة على الاضرابات القطاعية اليومية وإشكالية المعطلين الذين يتظاهرون يوميا أمام البرلمان ومؤسسات الدولة مطالبين بمنصب عمل في دولة تعلن حكومتها أنها تحقق أكثر من 3% من النمو الاقتصادي بينما تعجز عن احتواء بضعة آلاف من حملة الشواهد العليا.

ومن جهة أخرى، فأحداث سيدي إفني ليست بالجديدة، فالمدينة تعيش غليانا اجتماعيا وسياسيا منذ صيف 2005، عندما تأسست سكرتارية محلية تضم العديد من الأحزاب وخاصة اليسارية والمنظمات غير الحكومية ووضعت برنامجا يتضمن ضرورة تحويل سيدي إفني إلى إقليم بدل أن تبقى مرتبطة إداريا بإقليم أغادير ثم خلق مناصب الشغل لأبناء المدينة، وجعل أبناء المنطقة يستفيدون من خيرات الموارد الطبيعية مثل الصيد البحري . الحكومة تعهدت بتطبيق جزء من هذه المطالب، لكنها لم تف بوعودها.

وجاء في شريط وضعه شباب من سيدي إفني في موقع يوتوب على شبكة الانترنت كرد فعل سيدي إفني أنشأتها إسبانيا وشيدت الكثير من المنشآت، والمخزن المغربي أتى بالقمع وليس أي شيء، نحن نشكر إسبانيا وندين المخزن المغربي . هذا التصريح ليس بمعزل عن معطيات أخرى خطيرة للغاية، ومن ضمنها أن وفدا من شباب المدينة عقد يوم 29 ايار (مايو) الماضي

اجتماعا مع القنصل الاسباني المعتمد في أغادير، وطالب اسبانيا بتحمل مسؤوليتها إزاء مستعمرتها السابقة بل أن البعض طالب الدبلوماسية الاسبانية بضرورة إعادة الجنسية الاسبانية إلى سكان المدينة.

ومن جهة أخرى، فجمعيات من المدينة تعتبر أن سيدي إفني جزء من الصحراء الغربية المتنازع عليها وترغب في انضمامها إداريا إلى الصحراء وليس إلى إقليم أغادير. وعليه، فنسبة من الشباب تؤيد مطالب البوليساريو وتعبر عن مطالب انفصالية محضة وواضحة. في الوقت نفسه، هناك فئة أخرى ليست فقط من الشباب بل كذلك من الشيوخ تبلور خطابا يبعث على القلق الحقيقي ويتجلى في أن قبائل باعمران التي حاربت المستعمر الاسباني وطردته سنة 1969 تؤكد أن سكان المنطقة لم يستفيدوا من خيراتها، ويجري الحديث عن أصحاب الرباط وفاس الذين يتوافدون على سيدي إفني ويستولون على خيراتها وخاصة الصيد البحري. والمثير أن انتفاضة سيدي إفني شارك فيها الجميع، شبابا وشيوخا ونساء وأطفالا، ويعتبرونها امتدادا لمعركة طرد المستعمر الاسباني، وهذه المقارنة خطيرة لأن بعض المحتجين لا يتردد في اعتبار الاحتجاجات الحالية بمثابة مواجهة للمستعمر الجديد.

التهميش الاقتصادي الذي تعاني منه أغلبية الشعب المغربي وانتشار مطالب الحكم الذاتي في الكثير من مناطق هذا البلد العربي الأمازيغي بدأ يرسخ أطروحة استفادة أبناء المنطقة من خيرات الاقليم الذي يتواجدون فيه، وعدم تحقيق هذا المطلب بدأ يؤدي نسبيا إلى نكران الانتماء إلى الدولة المغربية.

ومن ضمن الأمثلة الحية، نجد حالات في سيدي إفني الذين يرغبون في استعادة الجنسية الاسبانية، وخلال زيارة ملك اسبانيا خوانا كارلوس إلى مليلية المحتلة، لم يتردد بعض الريفيين من الناظور والحسيمة بتفضيل الانتماء إلى اسبانيا على النظام المغربي الذي يعتبرونه أنه سلب خيراتهم، وخلال السنة الماضية، حاولت قري من المغرب الشرقي الانفصال عن المغرب والإنضمام إلى الجزائر، بل بعض الشباب هاجر إلى الجزائر وجري اعتقالهم وإعادتهم إلى المغرب. هذه حالات محدودة، ولكن تقاعس النظام المغربي على حل مشاكل الشعب وانفراد أقلية بخيرات البلاد يجعلان هذه الحالات تنمو، وارتفاع هذه الحالات يعني فقدان المؤسسة الرسمية المغربية شرعيتها.

ومن جهة أخرى، فسياسة منح الامتيازات لبعض الأعيان مثل استغلال الصيد البحري ومقالع الرمال والضيعات الزراعية ساهمت في استقرار المغرب عندما كان للأعيان نفوذ حقيقي على المجتمع المغربي وكانوا قادرين على تحريك أو تهدئة الناس، ولهذا نهج الملك الراحل الحسن الثاني هذه السياسة بشكل كبير في السبعينات وحتى أواسط التسعينات. لكن هذه السياسة التي أنتجت فوارق طبقية كبيرة وبنيات اجتماعية هشة للغاية بل وأصبح الأعيان عرضة للانتقام والحقد الاجتماعي وجزءا من المشكل العام الذي تعيشه البلاد. ونشر شاب من سيدي إفني شريط فيديو في يوتيوب يتحدث فيه عن المستفيدين من رخص الصيد البحري في سيدي إفني، وتبين أن أغلبية الرخص في يدايدي أشخاص من خارج المنطقة، الأمر الذي جعل الشباب يحاصرون الميناء أساسا وكأنه رمز اغتصاب خيرات المنطقة، وكانت محاصرة الميناء سببا في اندلاع الانتفاضة خلال الأيام الماضية.

ويبقى التساؤل الكبير، ما هي الإجراءات التي يمكن من خلالها احتواء الأزمات التي قد تشهدها البلاد بدون شك على المدى القريب.

يبدو حتى الآن أن الدولة تراهن على بعض الحلول المؤقتة التي لا يمكن الا وصفها بالترقيعية، كما تتبنى العنف المفرط في مواجهة الاحتجاجات. سياسة الحلول المؤقتة لم تعط أي نتائج تذكر،

كما أن العنف لم يعد ينفذ مع شعب فقد الأغلبية منه الأمل وسيطر عليه اليأس، ولو كان ينفذ لما وقعت الاحتجاجات خلال السنوات الماضية والتي تمت مواجهتها بالعنف. لكن الخطير في انتفاضة سيدي إفني أن هناك حديثاً عن قيام أفراد الأمن باغتصاب أو محاولة اغتصاب بنات المدينة، السلطات لم تتخذ أي إجراء للتحقيق بمن في ذلك الملك محمد السادس، الأمر الذي يضع جميع مؤسسات الدولة المغربية انطلاقاً من الملكية إلى الحكومة والمؤسسات الأمنية محط تساؤل وتشكيك في شرعيتها.

* كاتب من المغرب